مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الخامس والعشرون – العدد الأول (محرم – ربيع الأول ١٤٤٤هـ / أغسطس – أكتوبر ٢٠٢٢م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- أثر سيبويه في توجيه الوقوف عند النحاس
- ما ردَّه أبو حيان أو توقَّف فيه لعدم السماع من الاستعمالات النحوية والصَّرفية: دراسة تحليلية تقويمية
- ما أهمل في كتاب العين من الثُّلاثيّ الصَّحيح من باب الحاء ولم يهمل في المحيط: «دراسة معجمية»
- الرموز الكتابيَّة في العربيَّة الفصحى والعربيَّة الجنوبيَّة والعبريَّة والسريانيَّة، دراسة مقارنة
- مادَّةُ (خ ف ط): استدراكٌ على المعاجمِ في ضوءِ تصحيحِ تحريفٍ في أمالي القاليِّ (٣٥٦هـ)
- الفصل في نسبة (شرح الفصيح) المنشور منسوباً إلى الزمخشري
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية (المجلد الرابع والعشرون)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الخامس والعشرون - العدد الأول
(محرم - ربيع الأول ١٤٤٤هـ / أغسطس - أكتوبر ٢٠٢٢م)

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- أثر سيبويه في توجيه الوقوف عند النحاس
  سعود بن أحمد المنيع ٥
- ما ردَّه أبو حيان أو توقَّف فيه لعدم السماع من الاستعمالات النحوية والصَّرفية: دراسة تحليلية تقويمية
  موسى بن ناصر الموسى ٦٣
- ما أهمل في كتاب العين من الثُّلاثيّ الصَّحيح من باب الحاء ولم يهمل في المحيط : «دراسة معجمية»
  لفَّاي بن لافي مذخر السُّلمي ١٤٣
- الرموز الكتابيّة في العربيّة الفصحى والعربيّة الجنوبيّة والعبريّة والسريانيّة، دراسة مقارنة
  جلال عبد الله محمد سيف الحمّادي ١٩٣
- مادَّةُ (خ ف ط) (خ ف ط) ؛ استدراكٌ على المعاجمِ في ضوءِ تصحيحِ تحريفٍ في أمالي القاليِّ (٣٥٦هـ)
  محمَّد عبد السَّاتر زكريَّا ٢٨٣
- الفصل في نسبة (شرح الفصيح) المنشور منسوباً إلى الزمخشري
  فهيد بن عبدالله بن فهيد القحطاني ٣٠٧
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية (المجلد الرابع والعشرون)
  مصباح محمد مصباح ٣٤٩

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
عبدالرحمن بن محمد العمار
فريد بن عبد العزيز السليم

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- **عبدالرزاق بن فراج الصاعدي** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- **محمودأحمد السيد نحلة** ..... أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.

٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.

٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٧- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٨- أن يكون البحث باللغة العربية.

٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.

١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

أثر سيبويه في توجيه الوقوف عند النحاس

إعداد:

سعود بن أحمد المنيع

أستاذ النحو والصرف المشارك - كلية التربية بالزلفي

جامعة المجمعة

• **الملخص:**

يتناول هذا البحث قضية تعد من ألصق القضايا القرآنية صلة بالدرس النحوي، وهي قضية الوقف والابتداء، يدرسها عند علمين مبرزين سيبويه والنحاس؛ ذلك أن النحاس تناول قضية الوقف والابتداء في القرآن بشيء من التفصيل، وعني برأي سيبويه في بعض توجيهاته لها، فجاء هذا البحث؛ ليدرس أثر سيبويه في توجيه الوقوف عند النحاس، وبيان أثر الدرس النحوي في قضية الوقف؛ إذ هي من القضايا التي يصعب دراستها بمعزل عن النحو، فأتيت على المواضع التي كان لسيبويه فيها أثر عند النحاس في توجيه موضع الوقف، أو الابتداء، أو ما يجوز فيه الوقف، وما يمتنع، ونحو ذلك.

الكلمات المفتاحية: سيبويه - النحاس - الوقف والابتداء - التوجيه - الدرس النحوي.

*****

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد..

فإن المتأمل في ظاهرة الوقف القرآني يجدها من ألصق الظواهر بالدرس النحوي والصرفي، بل من المتعسر أو الممتنع جداً التعامل معها تنظيراً وتطبيقاً بمعزل عن الدرس النحوي أو الصرفي، والمعنيون به يدركون ذلك، وإذا ما نظرنا في مصنفات هذا العلم وجدنا النحويين هم أكثر من صنف فيه وأولاه عناية واهتماماً، وسيأتي بيان شيء من ذلك مبثوثاً في البحث.

ودعاني إلى دراسة الموضوع أمور:

الأول: صلته الوثيقة بكتاب الله عز وجل، وهو أجل ما أفنيت به الأعمار.

الثاني: يدرس قضية مهمة في القرآن الكريم وهي الوقف القرآني، وهي من ألصق القضايا والظواهر القرآنية بعلم النحو واللغة عموماً، وفيها من الأسرار وتنوع الدلالات الإعرابية والصرفية والدلالية ما يستحق الدراسة والبحث.

الثالث: كونه يتصل بعلمين مبرّزين من أعلام اللغة، فسيبويه لم يصنَّف مثل كتابه في النحو، وله فضل كبير على العربية ودارسيها، ولا يمكن فهم القرآن على مراد من نزل بلسانهم إلا بفهم ما أرساه من قواعد وأثبته من نصوص، وقد أحسن أبو حيان لما قال: «الكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب»[1].

(١) البحر المحيط ١/ ٩.

وأما النحاس فإنه لم يصل إلينا مثل كتابه في الوقف، سعة وتفصيلاً، ونقلاً عن السابقين ممن لم تصل إلينا مصنفاتهم في الوقف، مثل: نافع المدني[١]، والأخفش[٢]، وأبي حاتم السجستاني[٣]، وابن المنادى[٤]، وغيرهم.

ولم أجد من درس هذه المسألة حسب ما توصلت إليه على الرغم من أهميتها.

وأزعم أنني أتيت على المواضع التي كان لسيبويه أثر في توجيه الوقف عند النحاس في كتابه (القطع والائتناف)؛ إذ هو معتمدي في هذا البحث، وإن لم أُغفل مصنفاته الأخرى، وبخاصة إعراب القرآن ومعانيه، وإذا كان هناك موضعان متشابهان أو أكثر أشرت إليها في الحاشية، وأكتفي بدراسة موضع أو موضعين منها إن احتاج الأمر ذلك، وإذا تشابهت المواضع قدمت ما نص فيه النحاس على رأي سيبويه وإن كان متأخراً في القرآن.

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة، وتمهيد عرضت فيه بإيجاز مفهوم الوقف، وصلته بعلم النحو، والوقف القرآني عند سيبويه، وما بين النحاس وسيبويه، وذكر مرجِّحات الوقف وموانعه عند النحاس، ثم أتيت على مصطلحات الوقف القرآني عند النحاس، ثم بعد ذلك صلب البحث، وهي المواضع التي كان لسيبويه فيها أثر في الوقف عند النحاس، وهي سبعة عشر موضعاً غير المواضع المتشابهة فإني أوردها مع شبهها، وجعلتها مرتبة حسب الترتيب القرآني؛ ليسهل الوصول إليها، ثم خاتمة وفيها نتائج البحث.

أسأل الله سبحانه التوفيق والسداد..

---

(١) صنف في علوم القرآن مصنفات عديدة منها في علم الوقف، ولم يصل إلينا. الفهرست٥٦.

(٢) صنف (وقف التمام)، ولم يصل إلينا. الفهرست٥٦.

(٣) أبو حاتم إمام في علم الوقف قال عنه الأشموني: «هو الإمام المقتدى به في هذا الفن». منار الهدى١/ ١٣٢. وصنف كتابه (المقاطع والمبادئ)، ولم يصل إلينا. الفهرست٩٢.

(٤) الفهرست٦٠.

التمهيد:

الوقف القرآني:

تكرر مصطلح الوقف في علوم عدة، في علم القرآن، وعلم النحو واللغة، وعلم الفقه، وعلم العروض وغيرها، والذي يعنينا منها الوقف القرآني، وله صلة في الوقف النحوي، لكن ليس بإطلاق، فالوقف في اللغة «أصلٌ واحد يدل على تمكث في شيء»[1]. ومنه أخذ معنى الوقف القرآني الذي يقصد به: توقف القارئ عن القراءة في حال اختياره مع مراعاة حال الابتداء، ومهما تعددت مصطلحات الوقف ودلالاته فإنها لا تخرج من فلك هذا المعنى، الذي يتغيّا حسن المعنى في الموقوف عليه والمبتدأ به.

النحو وعلم الوقف:

يعد الوقف من أوثق الظواهر القرآنية صلة بعلم النحو، ولا يكاد يحسِن الوقف من لا يحسن النحو، ومن هنا صار لا بد من الناظر في القرآن الكريم والتالي له أن يعرف من النحو ما يحسِن معه أداء القرآن على حد لا تزل معه قدم، وذكر النحاس أن من الوقف ما لا يعلمه إلا أهل العلم بالعربية واللغة[2].

وإذا ما التفتنا إلى القرون الأولى وجدنا النحويين أكثر من صنف بهذا العلم، كأبي عمرو بن العلاء، والرؤاسي، والكسائي، والفراء، والأخفش، وابن الأنباري، والنحاس، وغيرهم كثير، بل حكى النحاس عن مجاهد أنه قال: «لا يقوم بالتمام إلا نحويٌّ، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم بالقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»[3].

(١) معجم مقاييس اللغة٦/ ١٣٥.
(٢) انظر: القطع والائتناف١/ ٢١.
(٣) القطع والائتناف١/ ١٨.

وإذا قلنا إن معرفة الوقف لا يقوم بها إلا نحوي عالم باللغة، فالعكس أيضاً صحيح، فمعرفة إعراب القرآن ربما تتوقف على معرفة موضع الوقف، فـ «من تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه»[1].

سيبويه والوقف القرآني:

لم يخل كتاب سيبويه من قضية الوقف القرآني، فقد أورد شيئاً منها في باب الوقف، وعبر عنها بالفواصل، وكأنه يعني بذلك الفواصل اللغوية التي يتم المعنى بها عما بعدها، ومن أمثلة ذلك: مسألة حذف الحرف من الكلمة لأجل الوقف، فأورد آيات منها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤]، فذهب إلى أن ما لا يحذف في الكلام يجوز حذفه في الفواصل[2]، وهذه الآية من المجمع عليه أنها ليست رأس آية، فلا سبيل إلى تفسير كلامه إلا أنه أراد بالفواصل: الوقف التام، ومن ثم حمل أحكام تلك الفواصل في الوقف على رؤوس الآي، وهذا ما ذهب إليه الفارسي عند تفسيره كلام سيبويه، والرماني، وذكر أن سيبويه شبه تمام الوقف بالفواصل ورؤوس الآي[3]، وحمل النحاس كلام سيبويه على أنه رأس آية حقيقة[4]، وهذا بعيد؛ إذ لم تذكر كتب التفسير والقراءات أن أحداً قال إنه رأس آية.

وغرضي من ذلك بيان حضور قضية الوقف القرآني عند سيبويه، وإن قل ورودها عنده، ولا تعدو أن تكون إشارات ظنية، يمكن حملها على الوقف في ظاهرها وتحتمل خلاف ذلك.

ولم يكن سيبويه في غفلة عما حذف في غير فاصلة أو رأس آية مما ورد شيء منه في كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]

(١) إيضاح الوقف والابتداء١/ ١٠٨.
(٢) الكتاب٤/ ١٨٥.
(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة٦/ ٤٠٥، وشرح كتاب سيبويه، الرماني٧/ ٣٢٧١.
(٤) انظر: القطع والائتناف١/ ٣٩٢.

وغيرها؛ إذ يفهم من ظاهر كلامه جواز ذلك فجعل الحذف في الأسماء أجدر في غير الفواصل[1]، واستعماله أفعل التفضيل هنا يوحي بجوازه في الاسم والفعل إلا أنه في الاسم أجدر، وهو مذهب الكسائي، والفراء[2].

هذا، وإن المعتمد الرئيس في توجيه كثير من الوقوف سواء عند النحاس أو غيره لا يتجاوز ما قام عليه كتاب سيبويه من الإعراب والأحكام النحوية والقواعد الأساسية للغة العربية، وهو ما نراه ظاهراً في هذا البحث وفي كثير من مسائله أو كلها أن سيبويه لم يصّرح فيها بموضع الوقف، وإنما يشير إلى بعض الأوجه الإعرابية التي يُستفاد منها جلّ أحكام الوقف.

النحاس وسيبويه:

مزج النحاس بين أقوال النحويين في مصنفاته غير أن نزعته إلى البصريين أقوى، وإلى سيبويه على وجه الخصوص أشد، ولا غرابة في ذلك، إذ إنه تلقى كتابه بالقبول والثقة، وأولاه عناية شديدة، فعكف عليه وشرحه[3]، ثم شرح شواهده شرحاً «لم يسبق إلى مثله، وكل من جاء من بعده استمد منه»[4]، ويبدو أنه شرحٌ لا يخلو من بسط يفوق المطبوعة التي يتداولها الناس اليوم.

وصنف رسالة صغيرة مستقلة في شرح قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»[5].

إذاً، وبعد هذه العناية الشديدة لا غرابة أن نراه يتأثر بآرائه، ويحتكم إليها عند الخلاف، وينتصر لها في غالب إيراداته له، ويندر اعتراضه عليها، في حين نلحظ أنه أكثر الاعتراض على أقوال الكسائي، والفراء، بل وعلى أقوال بعض البصريين، كأبي عبيدة، والأخفش.

(١) انظر: الكتاب٤/ ١٨٥.
(٢) انظر: معاني القرآن٢/ ٢٧، وإيضاح الوقف والابتداء١/ ٢٦٢.
(٣) ذكر ابن خير أن للنحاس شرحاً على كتاب سيبويه. فهرسة ابن خير٣٨٧.
(٤) إنباه الرواة١/ ١٣٦.
(٥) الرسالة صغيرة جداً، وهي مطبوعة بتحقيق: حاتم الضامن.

كثيراً ما يخطّئ النحاسُ برأي سيبويه، فتجده يقول: هذا خطأ على قول سيبويه، أو على مذهب سيبويه، أو نحو ذلك، فيجعل كلام سيبويه حكماً على غيره.

غاية ما يفعله النحاس إذا لم يستحسن رأي سيبويه أن يقدم قول غيره عليه من غير أن يخطئه، ومن ذلك:

أنه مال إلى مذهب الجمهور المخالف لمذهب سيبويه في منعهم تعدية (فعيل)[1]؛ لكونه دالاً على الثبوت واللزوم، ولهذا جعل فعيلاً أبلغ من مُفعِل[2]؛ لما فيه من معنى الثبوت في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

ومن ذلك أيضاً: ما فعله عند بيان الوقف في قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]؛ إذ قدم قول غير سيبويه عليه ممن جعل الموصول فاعلاً لفعل محذوف، وأخَّر قول سيبويه بأنه بدل من الضمير، فيكون الوقف على رأس الآية[3].

عناية النحاس بسيبويه وكتابه تجاوزت حدود النحو، فتتبع رأيه في ناسخ القرآن ومنسوخه، فنراه يحكم بالنسخ على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]؛ لأن سيبويه يذهب إلى نصب: ﴿سَلَامًا﴾ على المصدرية، قال: «وهذا قول سيبويه، وكلامه يدل على أن الآية عنده منسوخة... ولا نعلم لسيبويه كلاماً في معنى الناسخ والمنسوخ إلا في هذه الآية»[4].

(١) انظر: القطع والائتناف١/ ٣٨، وانظر: الكتاب١/ ١١٤.

(٢) ذكر النحاس أن من النحويين من يقول بذلك على تساهلٍ منه، وقال هو بذلك في موضعين من (معاني القرآن)١/ ٤٢٧، ٥٣٣.

(٣) القطع والائتناف١/ ٤٢١، وانظر: إعراب القرآن٥٥١.

(٤) الناسخ والمنسوخ٦٠٤. وانظر: كتاب سيبويه١/ ٣٢٤.

النحاس عني برأي سيبويه فيما يصلح الوقف عنده، وهذا أكثر منه النحاس، ونماذجه في هذا البحث كثيرة، وبما لا يصح الابتداء به، فيكون صالحاً للوقف لكنه غير صالح للابتداء، وهذا لا يكاد يتجاوز خمسة مواضع مبينة في البحث.

كما أنه عني بقوله فيما يمتنع الوقف عليه، وهذا كثير، ومفصل في مواضعه من البحث، ولم أجد مما قال به من جواز الوقف سوى ثلاثة مواضع.

وخلّف النحاس لنا مصنفات كثيرة عُني في كثير منها بالقرآن وعلومه، ونلحظ فيها وبصورة جلية كيف زويت له تلك العلوم، فأتقنها وبزّ فيها، وبقيت شاهدة له بذلك، فصنف في إعراب القرآن، ومعانيه كتابين «أغنيا عما صنف قبلهما بمعناهما»[1]، وصنف في الوقف والابتداء، وفي ناسخ القرآن ومنسوخه، وفي النحو له مصنفات كثيرة كلها تموج بأقوال سيبويه وآرائه، وبخاصة (إعراب القرآن)، فاسم سيبويه لا تكاد تخلو منه صفحة من صفحاته.

مرجِّحات الوقف وموانعه عند النحاس:

تعددت صور الترجيح عند النحاس؛ لاختلاف طبيعة المواضع التي وقف عليها، وتبين أن من أهم مرجحات الوقف أمرين:

أولهما: المعنى، وعندما يطلق المعنى فإنه يشمل أنواع المعاني، كالمعنى عند المفسرين[2]، أو أهل اللغة[3]، أو الفقه، كمعرفة معاني الأحكام[4]، وغيرها.

وبدهي أن يكون المعنى أولى المرجحات؛ لأنه غاية الكلام وثمرته، وقد أكثر النحاس من التعليل والترجيح بالمعنى، فتعددت عباراته فيه، وكثرت

(١) إنباه الرواة١/ ١٣٦.
(٢) انظر: القطع والائتناف١/ ٣١٠، ٣٦٦، ٢/ ٤٨٠، ٦٠٨.
(٣) انظر: السابق١/ ٤٠٤، ٢/ ٥٣١، ٦٨٨.
(٤) انظر: السابق١/ ١٠٢، ٢٠٥.

تعليلاتـه مـن أجلـه عـلى بيـان صحـة الوقـف وعدمهـا، نحـو: «لأن المعنـى»[1]، «ولا يصـح وفيـه بطـلان المعنـى»[2].

وعلـم الوقـف والابتـداء وثيـق الصلـة بالمعنـى، فـإذا فسـد الوقـف نتـج عنـه معنـى فاسـداً قبيحـاً، والعكـس صحيـح، قـال النحـاس: «فقـد صـار في معرفـة الوقف والائتنـاف التفريـق بـين المعـاني، فينبغـي لقـارئ القـرآن إذا قـرأ أن يفهـم مـا يقـرؤه ويشـغل قلبـه بـه، ويتفقـد القطـع والائتنـاف، ويحـرص عـلى أن يفهـم المسـتمعين في الصـلاة وغيرهـا، وأن يكـون وقفـه عنـد كلامٍ مسـتقر أو شـبيه بـه»[3].

ثانيهـما: الإعـراب، وعليـه بنـى النحـاس كثـيراً مـن ترجيحاتـه في صحـة الوقـف وعدمهـا، وعـدّه ركنـاً في معرفـة الوقـف والابتـداء، قـال في بيـان مـا يحتاجـه الناظـر في أحـكام الوقـف: «يحتـاج إلى معرفـةٍ بالنحـو وتقديراتـه، ألا تـرى أنـه مـن قـال: ﴿مِّلَّـةَ أَبِيكُـمْ إِبْرَاهِيـمَ ۚ﴾[الحـج: ٧٨] منصوبـة بمعنـى: كَمِلّـة أبيكـم إبراهيـم، وأعمـل فيهـا مـا قبلهـا، لم يقـف عـلى مـا قبلهـا، ومـن نصبهـا عـلى الإغـراء، وقـف عـلى مـا قبلهـا»[4].

وأمـا موانـع صحـة الوقـف فإنهـا كثـيرة، ويعنينـا منهـا مـا لـه صلـة بالـدرس النحـوي ولـه ورود في هـذا البحـث:

- افتقـاد الترابـط بـين العامـل ومعمولـه، فيحكـم بعـدم صحـة الوقـف، أو بأنـه مـن غـير التـام؛ لأن المعمـول انقطـع عـن عاملـة بسـبب الوقـف[5]، وسـيرد شيء مـن ذلـك مفصـلاً في هـذا البحـث.

(١) انظر: السابق١/ ٧٥، ١٢٤، ١٥٧، ٢/ ٦٨٨، ٦٩٥.
(٢) انظر: السابق٢/ ٤٩٩.
(٣) انظر: السابق١/ ٢٠.
(٤) انظر: السابق١/ ١٩.
(٥) انظر: القطع والائتناف١/ ١٦٣، ٢٥١، ٢/ ٤٤٥، ٥٨٦.

- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، أو قطع التابع عن المتبوع[1]. وسيأتي بيان شيء منه في الموضع السابع، والخامس عشر في هذا البحث.
- قطع الشرط وجزائه عما قبله[2]؛ إذ إن الجزاء كالخبر للمبتدأ يتم به المعنى، وسيأتي بيان شيء من ذلك في الموضع الخامس عشر.
- قطع المعلَّل عن علته، كقطع المفعول من أجله عما قبله[3]، وهو ضعيف، وسيأتي بيانه في الموضع الأول من هذا البحث.
- قطع المستثنى عن المستثنى منه، ولا سيما إن كان الاستثناء متصلاً[4]، وسيأتي بيان شيء من ذلك في الموضع الثالث.
- ضعف البداءة فيما بعده[5]، فيضعف الوقف؛ لأن ما بعده لا يصلح أن يبتدأ به، فينبني عليه ترجيح الوصل، وسيأتي في الموضع الخامس بيان شيء منه.

مصطلحات الوقف عند النحاس:

من الضروري معرفة مصطلحات كل فن قبل الدخول فيه، وعلم الوقف والابتداء في القرآن الكريم اختص بمصطلحات تميز أنواعه؛ لأن العلماء مختلفون في تلك المصطلحات، فانفرد غير واحد منهم بمصطلحات تختلف عن غيرهم، ونهاية ذلك تعود إلى معانٍ متقاربة، وحملهم على ذلك الاختلاف في أقسامه، فجعلها بعضهم قسمين، وبعضهم ثلاثة، وبعضهم أربعة، وأزيد من ذلك.

والذي يعنينا من تلك المصطلحات ما ذهب إليها النحاس، وتكاد تكون هي الأشهر، وبها أخذ كثير من علماء الوقف بعده، فعنده أن الوقف على أربعة

(١) انظر: السابق١/ ٤٦، ١٢٤، ١٨٠، ٢٧٨، ٢/ ٧٣٧.
(٢) انظر: السابق١/ ٤٤، ٥٤، ٤١٩.
(٣) انظر: السابق١/ ٤١.
(٤) انظر: السابق١/ ١٨٩، ٣١٩، ٢/ ٥٨٨، ٧٣٢.
(٥) انظر: السابق١/ ٣٩، ١٣٧.

أقسام، واصطلح لها مصطلحات اشتهرت عند علماء الوقف إلى اليوم، وبعضها أخذه عن غيره[1]، وهي: التام، والكافي، والحسن، والقبيح، وسيأتي تفصيل ذلك، وهذه القسمة عدها الداني أعدل الأقوال[2]، وأخذ بها النكزاوي[3]، والسخاوي، وابن الجزري، وغيرهم[4]، واعتمدوها دون غيرها؛ لما رأوه من كثرة التداخل بين بعض مصطلحات الوقف[5]:

الأول: الوقف التام، وربما أطلق عليه: التمام، وهو الذي يحسن قطع الكلام عليه، والائتناف بما بعده، دون تعلق ما بعده بما قبله من جهة اللفظ والمعنى، كما في تمام القصص، أو تمام الآيات غالباً، مثل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

الثاني: الوقف الكافي، ويطلق عليه النحاس كثيراً الوقف الصالح، وربما أطلق عليه قليلاً: (مفهوم)، وهو قريب من التمام، فيحسن قطع الكلام عليه، والائتناف بما بعده إلا أن ما بعده له تعلق به من جهة المعنى نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ۚ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، فالوقف على قوله: ﴿مَا هِيَ ۚ﴾، ثم الائتناف بما بعده؛ إذ المعنى والإعراب صالحان في ذلك غير أن ما بعد الوقف جواب لما قبله فهو متعلق به.

(١) نقل النحاس بعض الوقوف بمصطلحاتها عن سابقيه، مثل: نافع، والأخفش، وأبي حاتم، وغيرهم. انظر: القطع والائتناف١/ ١٢١، ١٥٧، ١٦٩، ٢٠٠، ٢٢٥، ٣٣٠، ٢/ ٤٩٨، ٦٤٥، ٧٢٠.

(٢) انظر: المكتفى٧.

(٣) النكزاوي: أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن عبد اللَّه، القاضي، مقرئ، نحوي، توفي سنة ثلاث وثمانين وست مئة. طبقات القراء٢/ ٨١٦، بغية الوعاة٢/ ٥٨.

(٤) انظر: الاقتداء١/ ٧٤، وجمال القراء٢/ ٥٦٣، والنشر٢/ ٥٧.

(٥) ذكر النحاس بعض تلك المصطلحات إجمالاً في مطلع كلامه على سورة الأنعام، فذكر منها: القطع التام، والحسن، والكافي، والصالح. انظر: القطع والائتناف١/ ٢١٩.

الثالث: الوقف الحسن، وهو ما يحسن الوقف عليه غير أنه لا يحسن الائتناف بما بعده؛ لكونه متعلقاً بما قبله في اللفظ[1] والمعنى معاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَانتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ [يونس: ١٠٣]، فالوقف على قوله: ﴿الْمُنتَظِرِينَ﴾ حسن؛ لتعلقه بما بعده لفظاً ومعنى.

الرابع: الوقف القبيح، وهو الذي لا يستبين معه معنًى، مثل الوقف على (ملِكِ) من قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، فلا معنى من ذلك، أو يترتب على الوقف عليه معنى فاسد، مثل الوقف على ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦]، فيكون أشرك الموتى بالاستجابة مع الأحياء، أو ينبني عليه ابتداء فاسد، كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ من قوله سبحانه: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، فإن الابتداء بقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ قبيح.

وربما رأى من اطلع على كتاب النحاس شيئاً من التداخل بين بعض المصطلحات، ولكن المعتمد في ذلك على فهم قاعدة الوقف والابتداء بالنظر إلى المعنى والإعراب، وعدم الاقتصار على الوقف فقط دون الابتداء؛ لتحقق الغرض من المعنى والإعراب.

(١) المراد بالتعلق اللفظي: أن يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب، وهذا محل عناية شديدة عند النحاس. وربما جعل العربية مقابلاً للمعنى مكان اللفظ، كأن يقول: وهذا ممتنع من جهة العربية والمعنى. انظر: القطع والائتناف١/ ٢١٠. وانظر مثالاً على ذلك كلامه على الوقوف في سورة الفاتحة ١/ ٢٩.

مواضع الوقف

الموضع الأول:

قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩].

أورد النحاس عدم صحة الوقف على قوله تعالى: ﴿مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾، وجعل ذلك هو الوجه المتفق مع رأي سيبويه المبني على ركيزتين:

الأولى: أن ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ﴾ علة له؛ إذ يعرب مفعولاً له، وسيبويه يربط بين العلة ومعللها.

الثانية: أن المفعول له لا ينفك عن عامله، إذ هو مبين سبب حدوثه، فكأنه يزيل إبهام عامله، كما يحدث في التمييز. هكذا جعله سيبويه، وأقره النحاس[(١)].

قال سيبويه في: «باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب؛ لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً»[(٢)].

وللعلماء خلاف حول الوقف في الآية غير ما ذكر[(٣)]:

القول الأول: الوقف على قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾، وهذا وإن كان التركيب تاماً إلا أن ما بعده متصل به، ولا يكتفي بمعناه دونه. أورده النحاس ورده.

القول الثاني: أن يكون الوقف على رأس الآية ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ ذكره النحاس عن أبي حاتم، وهذا صحيح دون خلاف؛ لتحقق تمام المعنى، ولأنه رأس آية.

---

(١) القطع والائتناف١/ ٤١. وانظر: إعراب القرآن١٠٦.

(٢) الكتاب١/ ٣٦٧.

(٣) انظر ذلك في: إيضاح الوقف والابتداء١/ ٥٠١، والقطع والائتناف١/ ٤١، والمكتفى٢٠، والوقف والابتداء، ابن الغزال١/ ٢٤٣، والوقف والابتداء في كتاب الله، ابن جبارة الهذلي٩٣، ومنار الهدى١/ ٦٣.

ويتجه الوقف على قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ من وجوه:

الأول: أن المعنى مكتفٍ معه، وما بعده جملة جديدة.

الثاني: أن قوله سبحانه: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ علة لما قبلها، فهو مفعول من أجله، «ولا يوقف على المعلل دون العلة»[1].

الثالث: أن الوقف قبل المفعول له يقطع العامل عن معموله، وهذا ممتنع، وينبني عليه وقف قبيح وابتداء أقبح؛ لأن مذهب جمهور النحويين -وفي مقدمتهم سيبويه-[2] أن العامل في المفعول له الفعل الذي قبله إذا كان على غير لفظه. ولهذا حملَ سيبويه المفعول له على التمييز الذي لا يزول إبهام مميزه إلا بذكره.

الرابع: أن هذا الوقف وإن لم يكن الإجماع عليه، فإنه مذهب جمهور المفسرين، واللغويين[3]، وعلماء الوقف كما سبق.

هذا على القول بأن قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعول له، وأما من يجعله مفعولاً مطلقاً[4]، فإن الوقف يصح قبله ويتم به المعنى والإعراب،

(١) جمال القراء٢/ ٥٦٢.

(٢) انظر: الكتاب١/ ٣٦٧، والأصول١/ ٣٠٦، وأسرار العربية١٨٦، وشرح المفصل٢/ ١٣٨، والتذييل والتكميل٧/ ٢٣٥. وينظر ما قاله النحاس عند بيان الوقف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]؛ إذ منع الوقف قبل (جزاء)؛ لكونه مفعولاً له عند سيبويه وشيخه، وما قبله بمنزلة العامل، فلا يوقف قبله. القطع والائتناف٢/ ٥٤٥، ونحوه ما قاله في بيان الوقف عند قوله تعالى: ﴿جَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ۝٣٤ نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [القمر: ٣٤-٣٥]؛ إذ غلَّط نافعاً في جعله الوقف على (سحر) على الرغم من أنه رأس آية؛ لأن ما قبلها عامل فيها ولا يقطع المعمول عن عامله. القطع والائتناف٢/ ٧٠٠.

(٣) انظر: معاني القرآن، الفراء١/ ١٧، وجامع البيان١/ ٣٧٦، والتحصيل١/ ١٥٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد١/ ٢٣٧، وشرح المفصل٢/ ١٣٨.

(٤) انتصر النحاس لهذا عند بيان الوقف في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩]؛ فجعل الوقف على قوله: ﴿كُفَّارًا﴾، وفاقاً للأخفش في جعله ﴿حَسَدًا﴾ مفعولاً مطلقاً. انظر: القطع والائتناف١/ ٧٤، وإعراب القرآن١٣٧.
وهكذا حكم بتمام الوقف على ﴿آثَارِهِمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]؛ لأنه جعل (قصصاً) مفعولاً مطلقاً، أي: يقصان قصصاً. انظر: القطع والائتناف ١/ ٣٩٢.

وتكون هذه الجملة تأكيدية جديدة، يعزز ذلك أن قوله: ﴿مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ مفعول له في المعنى، فيكون في الجملة مفعولان له من غير عاطف، وهذا لا يكون عند بعض النحويين[1].

والأظهر -والله أعلم- أنه مفعول له، والوقف عليه تمام معنًى وإعراباً، و «لا يضر تعدد المفعول من أجله؛ لأن الفعل يعلل بعلل»[2]، سواء اتحدت طبيعة تلك العلل أم اختلفت، كما هو الحاصل في الآية.

الموضع الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

ذهب النحاس إلى أن تمام الوقف في الآية على قوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾؛ ذلك أن الكلام مبني بعضه على بعض عند سيبويه[3]؛ إذ يرى أن قوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ أمر باتباع ملة إبراهيم على تقدير ناصب محذوف، فكأنهم قالوا: لا نتبع اليهودية ولا النصرانية، بل نتبع ملة إبراهيم. وعده النحاس قولاً حسناً من سيبويه[4]. وبه قال المبرد، وابن الغزال[5]، وانتصر له الأنباري[6].

والعلماء مختلفون في موضع الوقف التام في الآية؛ وذلك للاختلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾، فكان منها غير الوجه السابق:

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه١/ ٩٧، والبحر المحيط١/ ٣٦٤.
(٢) الدر المصون١/ ١٣٧.
(٣) الكتاب١/ ٢٥٧.
(٤) القطع والائتناف١/ ٨١.
(٥) ابن الغزال: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن الغزال النيسابوري، النحوي المقرئ، إمام في النحو وما يتعلق به من العلل، له مصنفات مفيدة في النحو والقراءات، توفي سنة ست عشرة وخمس مئة. طبقات القراء٢/ ٥٨٧، بغية الوعاة٢/ ١٤٦.
(٦) انظر: المقتضب٢/ ٣١٧، والوقف والابتداء١/ ٢٨٠، والبيان في غريب إعراب القرآن١/ ١٢٤.

أولاً: ما ذهب إليه الكسائي، والفراء، والزجاج[1] من أنه على حذف مضاف منصوب بـ(كان) محذوفة، على تقدير: بل نكون أهل ملة إبراهيم، وهذا حكمه في الوقف حكم الأول، فلا يكون الوقف على ﴿تَهْتَدُوا﴾؛ لكون الجملة مرتبطة بما قبلها في المعنى والإعراب إلا أنه أضعف من جهة كثرة الحذف فيه، فحذف العامل، والمضاف.

الثاني: مذهب أبي عبيدة أنه منصوب على الإغراء[2]، أي: الزموا ملة إبراهيم، أو عليكم بها فالزموها، ويكون الوقف على ﴿تَهْتَدُوا﴾ كافياً[3]؛ لارتباطه بما بعده بالمعنى، وهذا قريب من القول الأول إلا أنه حمل على الإغراء.

الثالث: ما ذهب إليه الأخفش، وابن الأنباري، والداني، والنكزاوي[4] من أن تمام الوقف على ﴿تَهْتَدُوا﴾؛ لكونه جواب الأمر (كونوا)، وكأن قوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ استئناف كلام جديد.

والقول الأول هو المتوجه فيما يظهر؛ لكون المعنى يعضده؛ إذ ما قبله أمر باتباع اليهودية أو النصرانية، فجاء هذا على الأمر باتباع ملة إبراهيم الحنيفية، وصرح في غير موضع بالأمر باتباعها للنبي صلى الله عليه وسلم وأمته، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ﴾ [النحل ١٢٣]، وقال: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ ۗ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران ٩٥]، والإضمار والإظهار جائزان قياساً في مثل هذه المسألة.

(١) انظر: القطع والائتناف١/ ٨١، ومعاني القرآن، الفراء١/ ٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه١/ ٢١٣.
(٢) مجاز القرآن١/ ٥٧.
(٣) القطع والائتناف١/ ٨١.
(٤) انظر: القطع والائتناف١/ ٨١، وإيضاح الوقف والابتداء١/ ٥٣٤، والمكتفى٢٧، والاقتداء١/ ٢٤٦.

الموضع الثالث:

قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠].

اختلف العلماء في دلالة الآية، ونوع الاستثناء أمتصل أم منقطع؟ مما أدى إلى الاختلاف في موضع الوقف، فلهم «في ذلك اختلاف كبير يطول شرحه»[١].

والحاصل في الآية أنه إن كان الاستثناء منقطعاً، فإن الوقف قبل (إلا) على قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ ليس بوقف تام، ولا كاف عند النحاس؛ ذلك أن المنقطع عند سيبويه متعلق بما قبله على معنى(لكن)[٢]، فقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ متعلق بما قبله من جهة المعنى؛ فيكون على «مذهب سيبويه: لكن الذين ظلموا من الناس فإنهم يحتجون عليكم، فالاستثناء الذي ليس من الأول لا بد أن يكون متعلقاً بالأول»[٣]، فالاستدراك باق، ولا يتم دون ما قبله.

وهذا القول هو ما استقر عليه مذهب البصريين[٤].

ومن علماء الوقف من يستحسن الوقف في الاستثناء المنقطع قبل (إلا)، ثم يبتدئ بها[٥]، وليس هذا هو الوجه عند علماء العربية؛ لِما ذُكر آنفاً.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا استثناء في الآية، وإنما (إلا) على معنى الواو[٦]؛ أي: لا يكون للناس حجة ولا الذين ظلموا، فـ﴿الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ في موضع جر عطف على (الناس)، فلا يصح الوقف قبل ذلك على هذا القول؛ لئلا يفصل

(١) منار الهدى١/ ١٣٣.
(٢) انظر: الكتاب٢/ ٣٢٥.
(٣) القطع والائتناف١/ ٨٤.
(٤) انظر: معاني القرآن، الأخفش١/ ١٦٢، والمحتسب١/ ١١٥، والإنصاف٢٣٢.
(٥) انظر: القطع والائتناف١/ ٨٤، والوقف والابتداء، ابن جبارة الهذلي٨٣، وجمال القراء٢/ ٥٥٦، ومنار الهدى١/ ١٣٣.
(٦) انظر: الإنصاف٢٣٢.